والرقابة ، فانه من جانب آخر يمكن لبنك الجزائر أن يستمد جزءا من استقلاليته من خلال التزامه بالمعايير الدولية بشكل يحد من تدخل الحكومة أو وزارة المالية في تسيير أو توجيه الجهاز المصرفي على عكس ما يحدده بنك الجزائر ، فقد تكون قرارات هيئة الإشراف والرقابة لا تخدم برنامج الحكومة خصوصا من جانبه السياسي ، وهنا تتوقف نجاعة القرارات المتخذة في مدى استقلالية هذه الهيئة.

ولا يمكن بالمقابل إهمال التأثير السلبي لالتزام بنك الجزائر بالمعايير والقواعد الاحترازية العالمية (لجنة بازل) ، خصوصا إذا كان القطاع يتميز بدرجة تقدم ضعيفة و مستوى أداء متوسط ، ويبقى على بنك الجزائر في هذه الحالة ضرورة التوفيق بين ضمان استقلاليته والتكيف ومواكبة القواعد الاحترازية التي تصدرها لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة (رسم سياسة نقدية فعالة و تطبيق قواعد احترازية رقابية).

Karim Ben Kahla&autre.Systèmes financiers. gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord: états des lieux et conditions de réussite des réformes. Forum pour le développement en Afrique du Nord la gouvernance des institutions financières.Marrakech 1920_ Février 2007 .

Marie Claude Esposito & Martine Azuelos. Mondialisation et domaine économique. Economica. Paris. 1997 .

Olivier Brossard & Hicham Chetioui.=Histoire longue: la naissance de la réglementation prudentielles. 18001945_=. Revue d'économie financière. N°73. Paris. Février 2004 .

Philipe Bernard & autre.Mesure et contrôle des risques de marché. Economica. Paris. 1996 .

المواقع الالكترونية:

:Anatole de La Brosse & Thomas Rocafull.1_Risk Management _Bale II.I N S I G H T.à partir du site d'internet: www.sia_conseil. com/insight .

2_Gills Williams and Klaus Ott .Basel 3 pressure is building . KPMGnternational cooperative. Swiss company .site web: www.kpmg. om/regulatory challenges.

3_Banque Al Baraka d'Algérie. Indicateurs quantitative de performance. à partir du site d'internet: www. Albaraka_bank. com/performquan. htm. Consulté le: 14/04/2005

دور أنظمة المعلومات في خدمة الذكاء الاقتصادي.

موسى سعداوي*

الملخص :

ولقد شهدت أنظمة المعلومات تغيرا وتطورا جذريا و متسارعا وتنوعا كبيرا ، خاصة في السنوات الأخيرة. حيث ظهرت تطبيقات جديدة لأنظمة المعلومات ومعايير جديدة لتصميم هذه الأنظمة ، وبالتالي أجيالا متطورة من النظم ، وقد شجعت وساعدت على هذا التطور عوامل عديدة من أهمها الثورة التقنية وخاصة تقنيات المعلومات ، والانفجار المعرفي وتقدم الفكر الإداري والتنظيمي ، وتطور منظمات الأعمال ، وازدياد شدة التنافس بين المؤسسات

Abstract

And information systems have witnessed a change radically and sophisticated, fast and versatile big, especially in recent years. Where new applications of information systems and new standards for the design of these systems, and thus generations of sophisticated systems, has encouraged and helped this development several factors, the most important technological revolution, especially information technology, and the explosion of knowledge and progress thought the administrative and organizational, and development of business organizations,

مقدمة:

منذ ظهور المقاربة النظامية لسنة 1948 والتي اعتبرت المؤسسة نظاما مفتوحا ، والذي من أهم خصائصه أن ندفق المعلومات داخل وخارج التنظيم والتي تعتبر أهم مدخلات النظام ، حيث تساعد المؤسسة على التأقلم والتكيف مع المحيط الخارجي وبالتالي الاستمرارية. وفي الغالب تدفق المعلومات يكون في شكل خام تتطلب المعالجة لتستعمل من طرف المديرين ، حيث أن القرار الناتج عن استخدام هذه المعلومات تتوقف جودته على خصائص هذه المعلومات والتي يجب أن تكون دقيقة وفي الوقت المناسب وأن تكون شاملة وجامعة وأن تكون منظمة ومختصرة تسمح بالاستفادة منها وعدم اختلاطها بالمعلومات غير

الضرورية. حيث أن الحصول على المعلومات ليس هدفا في حد ذاته ولكنه قاعدة لاتخاذ القرار. وحيث أن إدارة موارد المعلومات تعني استخدام أدوات وتكنولوجيا المعلومات مثل نظم إدارة قواعد البيانات ومستودعات البيانات ، وتقنيات التنقيب على البيانات لإنتاج المعلومات ذات القيمة المضافة ولدعم عمليات أنشطة الإدارة.

ولقد شهدت أنظمة المعلومات تغيرا وتطورا جذريا ومتسارع وتنوعا كبيرا ، خاصة في السنوات الأخيرة. حيث ظهرت تطبيقات جديدة لأنظمة المعلومات ومعايير جديدة لتصميم هذه الأنظمة ، وبالتالي أجيالا متطورة من النظم ، وقد شجعت وساعدت على هذا التطور عوامل عديدة من أهمها الثورة التقنية وخاصة تقنيات المعلومات ، والانفجار المعرفي وتقدم الفكر الإداري والتنظيمي ، وتطور منظمات الأعمال ، وازدياد شدة التنافس بين المؤسسات.

إشكالية الدراسة: نحاول من خلال هذا الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما حاجة الإدارة إلى أنظمة المعلومات ،
- كيف تطورت أنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسوب ،
- ما الفرق بين أنظمة المعلومات التقليدية وأنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي؛
- كيف يمكن أن تساهم الشبكات المعلوماتية في عملية صنع القرارات الإدارية.

أهداف الدراسة : وتهدف هذا الدراسة إلى:

- التعرف على أهم أنظمة المعلومات المحاسبية المساعدة في عملية اتخاذ القرار؛
- فهم الغرض من الذكاء الصناعي ومكوناته ومزاياه؛
- فهم متطلبات نجاح أنظمة المعلومات في القيام بوظيفة اتخاذ القرار.

لدراسة وتحليل هذه الإشكالية ارتأينا إتباع الخطة التالية:

مقدمة عامة.

أولا: إدارة المعلومات.

ثانيا: مفهوم الذكاء الاقتصادي.

ثالثا: عناصر الذكاء الاقتصادي.

رابعا: خصائص الذكاء الاقتصادي.

خامسا: مراحل الذكاء الاقتصاد.

سادسا: بعض نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم.

سابعا: خاتمة عامة .

أولا : إدارة المعلومات:

إن نظام المعلومات في أي مؤسسة كبقية الأنظمة الأخرى: النظام الإنتاجي ، النظام التسويقي ، نظام الموارد البشرية وغيرها. وحيث أن المعلومات هي أحد الموارد الهامة في المؤسسة ولذا يجب إدارة نظم المعلومات بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية ، لتوفير كل المساعدات الممكنة للمؤسسة في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات لتحقيق أهدافها وإنجاز أعمالها بنجاح. وهكذا ينبغي على المؤسسة إعداد نظام إدارة المعلومات ، أي ضرورة وجود نظام رسمي لتوفير المعلومات السليمة عن الماضي والحاضر والمستقبل ، في الوقت المناسب للجهات المناسبة لتمكينها من اتخاذ أفضل القرارات الممكنة المتعلقة بأنشطة المؤسسة ووظائفها.

ونظرا للتغير المتسارع في تقنيات المعلومات والتي لم تعد بعض المؤسسات قادرة على مواكبته ، في الغالب تلجأ هذه المؤسسات إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة. ومع ذلك فإن نجاح نظام إدارة المعلومات لا تقاس بمدى تقدم وتعقد تقنياته ، وإنما تقاس بمدى مساهمته ومساعدته في تحقيق أهداف المؤسسة.

1 . مفهوم نظام المعلومات:

نظام المعلومات مصطلحا يتركب من كلمتين:

1ـ 1ـ نظام : والذي يعني ذلك الكل المكون من أجزاء أو عناصر او مكونات التي تترابط وتتفاعل وتتكامل فيما بينها من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

1ـ 2 ـ المعلومات : هي نتاج معالجة البيانات يدويا أو باستخدام الحاسوب أو بالوسيلتين معا حيث تفيد في فهم ظاهرة أو مشكلة معينة.

وبالتالي يمكن مقابلة المفهومين (وليس جمعهما) لنستخلص مفهوم نظام المعلومات بالشكل التالي:

مجموعة منظمة من العناصر (أفراد ، معدات ، برامج ، شبكات ، بيانات) والتي يتم من خلالها بتجميع وتخزين وتشغيل وتوزيع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة داخل المؤسسة.

ويمكن توضيح تفاعل هذه المكونة من خلال الشكل التالي:

2 . فعالية نظام إدارة المعلومات:

تتحدد فعالية نظام إدارة المعلومات بتوفر الخصائص التالية :

ـ يتم إعداد المعلومات على أساس حاجة المستخدم ويجب أن يلبي

احتياجات المستخدمين لاتخاذ قرارات فعالة.

ـ توفير المعلومات الدقيقة وذات الصلة وفي الوقت المناسب.

ـ يجب أن يرتبط باستخدام الحاسوب لتسهيل عمليات التحليل والتخزين والوصول إليه.

ـ أن يكون فعالا قياسا إلى التكاليف.

ـ يجب أن تكون هناك وحدة تنظيمية متخصصة لإدارة نظام المعلومات ، والعمل كجهاز استشاري للمديرين التنفيذيين.

3 . أنوع نظم المعلومات:

لقد ساعدت عوامل كثيرة أهمها الثورة التقنية ، وخاصة تقنيات المعلومات والانفجار المعرفي وتقدم الفكر الإداري والتنظيمي ، وتطور منظمات الأعمال ، على ظهور تطبيقات جديدة لأنظمة المعلومات ومعايير جديدة لتصميم هذه الأنظمة وبالتالي أجيال متطورة من النظم ، ويمكن إيجاز أهم هذه الأنظمة كالآتي:

أ ـ نظم معالجة البيانات : من خلال هذا النظام يتم جمع المعلومات حول أنشطة المؤسسة المختلفة ومعالجتها وتخزينها لحين الحاجة إليها وتلخيصها وعرضها في شكل تقارير.

ب ـ نظم المعلومات الإدارية: مع كبر حجم المؤسسات وتزايد أنشطتها أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على تلبية احتياجات المديرين عند اتخاذ القرارات. فقد أدرك المديرون أن فائدة استخدام الحاسوب لا تقتصر فقط على الأعمال المحاسبية والرواتب والفواتير ، وإنما تستخدم أيضا في تخزين المعلومات حول أنشطة المؤسسة بشأن الأحداث الماضية والحاضرة وما هو متوقع حدوثه في المستقبل واتخاذ القرارات الإدارية.

ج ـ نظم دعم القرار: ظهر مفهوم نظم دعم القرارات في بداية السبعينات من قبل سكوت مورتن تحت اسم نظم دعم الإدارة أما نظم دعم القرارات فهو مصطلح حر أي أنه غير متفق على تعريف موحد لكونه علما جديدا ولكثرة المتخصصين الذين يتناولونه في الوقت الحاضر. حيث تعرف بأنها (نظام معلومات مبني على استخدام الحاسب الآلي يوفر للمديرين الوصول السهل والسريع للمعلومات الداخلية والخارجية التي يحتاجونها لأداء أنشطتهم الإدارية[1]. تعرف أيضا على أنها (نظم مبنية على الحاسب الآلي تقوم بتنظيم وتقديم المعلومات اللازمة لقيام

(1) علاء عبد الرزاق السالمي ، نظم دعم القرارات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة 1 ، 2005 ، ص62 .

المديرين بعمليات التحليل ، الاتصالات والتخطيط)[1].

د ـ نظم دعم الإدارة العليا: وهي معدة لمساندة الإدارة العليا في المؤسسات وتعتمد على توفر حاسوب لكل مدير من الإدارة العليا وترتبط الحواسيب فيما بين بعضها البعض شبكيا. ويشتمل الحاسوب الشخصي على معلومات خاصة بالمستفيد ، بالإضافة إلى إمكانية وصوله إلى المعلومات الموجودة في الحاسوب الرئيسي الذي يقوم بتلخيص هذه المعلومات وعرضها بطرق محددة مسبقا ، حيث يتيح هذا للإدارة العليا تفويض مزيد من السلطة للمستويات الإدارية الأدنى وبذلك يؤدي إلى مزيد من اللامركزية والمرونة.

ه ـ نظم أتمتة المكاتب: وذلك باستخدام الآلات والأجهزة في أداء مهام وأعمال المكاتب الإدارية والتي كانت تؤدى بواسطة الإنسان. والهدف من ذلك هو إنجاز العمل بسرعة وإتقان أكبر.

وـ نظم الذكاء الاصطناعي: يشير حقل الذكاء الاصطناعي إلى نظم المعلومات المحوسبة بطريقة تستطيع أن تتصرف فيها وتفكر بأسلوب مماثل للبشر. وسوف نتناوله بشيء من التفصيل باعتبار ه المحور الرئيسي في موضوع بحثنا.

4 ـ نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي:

يتم تصميم نظم تدعيم القرارات لخدمة مهمة إدارية أو مشكلة محددة ، بحيث يكون استخدامها قاصرا عليها. وهي مصممة لخدمة مستويات الإدارة الوسطى والعليا مع إمكانية استفادة الإدارة الدنيا أيضا من إمكانياتها.

تستخدم نظم دعم القرارات لمساندة اتخاذ القرارات بصفة عامة ، إلا أنها تعد ملائمة لخدمة القرارات غير الهيكلية والشبه هيكلية التي يكون من الصعب تحديد احتياجاتها من المعلومات[2].

وتتميز نظم تدعيم القرارات بإمكانيات تحليل عالية ، بالإضافة إلى اعتمادها على قواعد بيانات داخلية وخارجية ، وفي الغالب تستمد هذه النظم احتياجاتها الداخلية من نظم تشغيل البيانات ونظم المعلومات الإدارية ، كما تتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة لطلبات المستخدمين المتغيرة من المعلومات ، وهي نظم متوجهة نحو المستخدم ، حيث يعتمد استخدامها على مبادرة المستخدمين في

(1) منال محمد الكردي ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 320
(2) سعد غالب ياسين ، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، دار المناهج ، عمان ، الطبعة2006 الأولى ، ص117.

طلب التدعيم لعملية اتخاذ القرارات ، وبذلك فهي تقوم بتوفير لغات تقصي مألوفة لتحقيق سهولة الاستخدام. وتتميز أيضا بأنها تفاعلية بمعنى أن المستخدم يستطيع من خلال الحوار مع النماذج تغيير افتراضات التحليل والحصول على نتائج جديدة(1).

ثانيا : مفهوم الذكاء الاقتصادي:

أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي ظهر سنة 1994 ، من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط ، حيث تم تعريفه على أنه « مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث ، معالجة و بث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة استراتيجياتهم » .

ونظرا لضرورة اعتماد مدير المنظمة لاستراتيجية تطوير منتج جديد ، الاستثمار في سوق جديد ، تحسين المردودية ، معرفة منافسيه ، أخذ القرار الصائب في الوقت المناسب ...الخ ، فإن الأمر يتطلب فهم المحيط الذي يتسع و يتعقد باستمرار . ففي هذا الإطار تعتبر المعلومة مادة أولية أساسية للإدارة الجيدة للمنظمة.

فالذكاء الاقتصادي إذن يعمل على إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة ، يحللها و يضعها تحت تصرف المقررين في المنظمة في الوقت المناسب ، وبالتالي فهو عامل أساسي للمنافسة ، ولقد تم اختيار مصطلح الذكاء لأنه يحمل معاني أكثر من مصطلح اليقظة ، فهو يعنى القدرة على التأقلم مع المحيط .

فهذا التعريف يرتكز على الأفكار الأساسية التالية:

- ❖ فكرة إنتاج المعلومة ؛
- ❖ فكرة دوران و معالجة المعلومة ، حيازة ، معالجة ، بث المعلومة ؛
- ❖ فكرة المعلومة المفيدة و الملائمة ؛

ولقد نشأ مفهوم الذكاء الاقتصادي فيما وراء الأطلسي في منتصف الثمانينات ، حيث شهد أهم تطوراته. وتفضل الأدبيات الأمريكية استعمال مفردات الذكاء التسويقي Marketing Intelligence والذكاء الاقتصادي Economic Intelligence« عن استعمال مصطلح ذكاء المنافسcompetitor Intelligence الذي يعد مفهوما ضيقا. و هناك العديد من المصطلحات المستعملة في منظمات الأعمال حسبما اوضحته دراسة إحصائية أجريت في فرنسا سنة 1999 على 1200 منظمة. و

(1)منال محمد الكردي ، مرجع سبق ذكره ، ص247.

لقد أجريت من قبل المعهد العالي لدراسات الدفاع الوطني L'I H E D N. كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 01: المصطلح المستعمل في المؤسسة

٪	مؤسسة تطبق الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n 1	مؤسسة في طور تطبيق الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n2
الذكاء الاقتصادي	9.8	13.1
الذكاء التنافسي الاستراتيجي	54.5	45.8
اليقظة	35.9	41.1
المجموع	100	100

المصدر: F. Bournois.P. J. Romani op. cit. .p. 62

حيث: n1: مؤسسات ذات 200 ـ 500 أجير=473 منظمة.

n: مؤسسات ذات 500 ـ 1000 أجير=175 منظمة.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن المصطلح المفضل استعماله في المنظمات هو مصطلح الذكاء التنافسي وذلك ب 54. 5٪ أو الذكاء الاستراتيجي.

فالذكاء الاقتصادي والتنافسي ظهر منذ زمن ، لكن الجديد في ذلك هو أنه في مرحلة عدم التأكد هذه ، أصبح ضروري جدا للمنظمات:

- **بالنسبة للمنظمات الكبيرة** ، لأن المحيط يتغير ويجب أن تتكيف وتتعايش معه ؛
- **بالنسبة للمنظمات المتوسطة** ، والتي تطمح أن تصبح قوية ، و لذلك عليها أخذ الأحسن
- **بالنسبة للمنظمات الصغيرة** ، وهي دائما مهددة من طرف منافسيها ؛وما يدل عن شعور الخوف الذي ينتاب منظمات الأعمال من منافسيها ، هو شعور بالحرب الاقتصادية. و هو ما تؤكده الدراسة السابقة الذكر. حيث يبين الجدول رقم 2 أن حوالي 95٪ من المديرين يؤكدون بأنهم في حالة حرب.

جدول رقم 2: الإحساس بالحرب الاقتصادية في المنظمات:

٪	مؤسسات تمارس الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n1	مؤسسات في طور تطبيق الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n2
حرب اقتصادية	94.6	96
عدم وجود حرب اقتصادية	5.4	4
المجموع	100	100

المصدر: F. Bournois . P. J. Romani.op. cit. .p. 62

و يستعمل الذكاء الاقتصادي في العديد من المجالات:

- ❖ تطوير منتج جديد ؛
- ❖ تحسين الأداء ؛
- ❖ زيادة المبيعات ؛
- ❖ اتخاذ القرارات ؛
- ❖ الحصول على ميزة تنافسية ؛

كما يمكن تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي وفقا لدراسات أخرى:

وتتفاوت نظم تدعيم القرارات في درجة أثيرها المباشر على القرارات ، حيث يقتصر بعضها على توفير المعلومات بطرق تفاعلية سهلة من وعاء البيانات في حين يصل مستوى تدعيم البعض الآخر إلى تقديم اقتراح بالقرار المناسب ، حيث أصبحت نظم المعلومات تستند على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وفيما يأتي سوف نتطرق إلى المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي:

الذكاء : عملية معقدة قادرة على تمكين الكائن الحي من التكيف المتجدد الذي يناظر فيه الفكر والعمل على الوسائل والغايات.

اصطناعي: كلمة ترتبط بالفعل يصطنع وبالتالي تطلق الكلمة على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء تمييزا عن الأشياء الموجودة بالفعل والموجودة بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان.

وبذلك فالذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي يصطنعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب.

أي أن الذكاء الاصطناعي هو حقل علم الحاسوب المهتم تصميم نظم الحاسوب الذكية تعرض خصائص الذكاء في السلوك الإنساني.

ثالثا: عناصر الذكاء الاقتصادي:

إن مفهوم الذكاء الاقتصادي يمكن أن نحصره في كونه سياسة عامة تحددها الدولة بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين ، لها محتواها ومجال تطبيقها. تبنى عملية الذكاء الاقتصادي علي العناصر التالية:

1 ـ سياسة التنافسية : وتعتمد على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم. وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الاستراتيجية وتجميع الخبرات و المعلومات العامة والخاصة[1].

(1)تير رضا ، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير: واقعه وآفاقه في

2 ـ سياسة الأمن الاقتصادي : إن العلاقة بين ميدان الاستخبارات وميدان المنافسة الاقتصادية والصناعية ، يعد موضوعا مشابها للفترة ما بعد الحرب الباردة والذي نعرفه اليوم ، حيث أن الخطر العسكري المباشر أصبح يتراجع ليترك المجال واسعا لمخاطر جديدة تعد غير مباشرة من بينه الخطر ضد المصالح الاقتصادية الذي أصبح يبرز بصفة خاصة ، بما أن تحرير نشاطات العديد من القطاعات وتطوير التبادل الحر جعلا معظم الدول معرضة إلى التحركات الاقتصادية العالمية بحيث أصبح أهم الشركاء والمنافسين يأخذون منعرجا يسميه « إدوارد لوتفاك » الجيو اقتصاد أي بعبارة أخرى تواصل الاستراتيجيات العسكرية الدبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصادية وتجارية. عن ترجمة هذه الحساسية الجماعية لرهانات الأمن الاقتصادي أصبحت تتحدد في مفهوم « المصالح الأساسية للأمة » أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية والعلمية للوطن وبالتالي أصبحت الدولة تعترف و تقر بأنها ليست الوحيدة المسؤولة عن الأمن الجماعي ، فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفتها عنصر أساسيا في الأمن الاقتصادي الوطني في حماية و متابعة مصالحها الخاصة المشروعة[1].

3 ـ سياسة التأثير: وخاصة على مستوى إلهيات المعروفة بإعدادها للنظم و المعايير التي تدير الحياة الاقتصادية[2]من خلال العمل الضغطي Lobbying والذي هو التأثير على القرار السياسي و الاقتصادي بشرح ضرورة و إيجابية قانون ما أو خطورته وسلبيته ، ولقد أصبح العمل الضغطي يدرس في المدارس الكبرى و الجامعات ، حيث قامت اللجنة الأوروبية بجعله ضروريا في العملية الديمقراطية . فسأهم في فعالية القوانين المصادق عليها بعد أن تأخذ في الحسبان رأي المهنيين دون الضرر برأي الآخرين وتحديدا الحكم السياسي[3].

وينحصر مجال الذكاء الاقتصادي خصوصا في الأسواق التي تعتبر مصدرا للقيمة المضافة ، بل ويتعدى الأمر ذلك لأن تكون مصدرا للتأثير والقوة. ومن أمثلة ذلك: مشاريع الطيران والفضاء ، التسلح ، الطاقة ، صناعة الأدوية ، الجينات ، الشبكات الاتصالية ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن ، ذلك أن هذه المشاريع لا تحكمها قاعدة السعر ونوعية المنتج والخدمات التابعة ، لكن يتجاوز الأمر ذلك لأن

الجزائر ، جامعة الجزائر2006.

(1)جمال الدين سحنون ، فاضل عبد القادر ، الذكاء الاقتصادي و أمن الدولة ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17و18أفريل حسيبة بن بوعلي بالشلف ، ص1215، 1216.

(2)تير رضا ، مرجع سابق.

(3)جريدة القدس ، يومية ؛ مستقلة ؛ سياسية ؛ العدد السنة.

تكون الموافقة والمساندة السياسية للدولة العامل الحاسم في الحصول عليها.

رابعا: خصائص الذكاء الاقتصادي :

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل[1] التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا بداية من القاعدة(المستوى الداخلي للمؤسسة) مرورا بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولا إلى المستويات الوطنية **(الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة)** ثم المستويات المتعددة الجنسيات **(المجمعات المتعدد الجنسيات)** أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة). ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي:

- الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات و الجامعات و الإدارات المركزية والمحلية.
- تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية ، التقنية ، الاقتصادية ، القانونية والجيو سياسية.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

خامسا: مراحل الذكاء الاقتصادي:

إن أول مرحلة لنشاط الذكاء الاقتصادي هي تحديد الحاجة للمعلومة ، حيازة المعلومة ، معالجتها ، بثها ، واستعمالها ويمكننا عرض أهم مراحل الذكاء الاقتصادي فيما يلي[2]:

1 ـ تحديد الحاجة للمعلومة: وهو أمر ليس صعب في أغلب الحالات ، فليس من الضروري توفير الوسائل الحديثة ، و إنما يكفي في أغلب الحالات أن نطلب بمهارة: ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها ؟ .

وهو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المنظمة

2 ـ جمع المعلومة: بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة ، يتم اختيار

(1)تير رضا ، مرجع سابق.
(2)عبد الرزاق خليل ، أستاذ محاضر . د .أحلام بوعبدلي ، أستاذ مساعد الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال .

أشكال للبحث عن هذه المعلومة ، وفيما يلي نذكر أهم مصادر المعلومة:

. مصادر رسمية: وتحتوي أساسا على:

- ❖ الصحافة ؛
- ❖ الكتب ؛
- ❖ وسائل الإعلام ؛
- ❖ بنوك المعطيات و الأقراص المضغوطة (CD ROM) ؛
- ❖ مصادر معلومات الرسمية.

. مصادر غير رسمية: إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومة ، يجب أن يبقى على اتصال ، أن ينتقل ، يضيع الوقت ، ...إلخ حتى يحصل على ذلك ، و تتنوع هذه المصادر من بينها ما يلي:

- ❖ المنافسين في حد ذاتهم ؛
- ❖ الموردين ؛
- ❖ مهمات وأسفار الدراسة ؛
- ❖ المعارض ؛
- ❖ الطلبة المتمرنين ؛
- ❖ المصادر الداخلية للمنظمة

سادسا: بعض نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم:

تعتبر هذه النماذج نظام لجمع المعلومات الاقتصادية ، الصناعية و التكنولوجية ومن بين النماذج المعروفة الرائدة في هذا المجال نذكر أهمها:

1 ـ وسائل الذكاء الاقتصادي « نموذج فولد Fuld لقد هيأت تكنولوجيا الإعلام والاتصال كافة الظروف[1]: لنمو عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم. حيث أدى التزايد السريع في عدد الحواسيب الآلية وطرق جمع المعلومات والتحليل إلى تبني الذكاء الاقتصادي من قبل مختلف المؤسسات والهيات عامة أو خاصة. ومن بين المؤسسات التي عملت على إيجاد نماذج للذكاء الاقتصادي ، نذكر نموذج فولد Fuld (1995) ، يضم هذا النموذج ست أدوات وهي على

(1)تير رضا ، مرجع سابق.

التوالي:

1ـ ملمح نوايا و قدرات المسيرين:يسمح بالتنبؤ بقرارات هؤلاء وتحديد العوامل التي تؤثر على إجراءات اتخاذ القرار لديهم . ولإعداد الملمح النفسي لصاحب القرار ، يجب الأخذ بعين الاعتبار سبعة محددات هي:

أنماط القيادة ، الثقافات ، المسارات المهنية ، الكفاءات ، التوجهات ، الميول والقرارات السابقة . كما يتم تحليل هذه المحددات في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي ، من وجهة نظر التكاليف و التكنولوجيا المتاحة ، الإدارة والعمليات.

2ـ البانشماركينغ:(Benchmarking) يقصد بها عملية دراسة و تبني الممارسات الأفضل من بين الممارسات التي تتبعها المنظمات (الشركات) الأخرى لتحسين الانجاز و الأداء في الشركة نفسها. وهذا أقل تكلفة و اوفر في الوقت و يجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات أو المنظمات ، وبالتالي عدم اختراع طريقة اخترعها الآخرون وجربوها.

3ـ تحليل الاستراتيجية المستقبلية:ويقصد من ذلك محاولة معرفة مختلف نقاط القوة والضعف وكذا الفرص و التهديدات التي تحيط بالمؤسسة. وهو نفس النموذج المعروف في مجال التحليل الاستراتيجي باسم SWOT. وتسمح نتائج هذا التحليل بتحديد توجه استراتيجي ومحاور أولية للتدخل.

4 ـ توقع الاستراتيجيات التنافسية :يقترح نموذج Fuld تحليل القوى المحيطية الأربع للمؤسسة وهي على التوالي: اللوائح والتنظيمات ، التكنولوجيا ، التغيرات في قطاع النشاط(عمليات الضم والدعم) وأخيرا الزبائن(نمو عائدات الاستهلاك). وهناك طرق أخرى في هذا المجال منها: القوى الخمسة لبورتر ، نموذج الاستجابة للمنافسة[1] الذي يقضي بتقييم مختلف الاستجابات للمنافسة باستعمال عدة تقنيات منها الطرق التقليدية لتحليل المنافسة ، المماثلة ، النماذج الرياضية والطرق النوعية(مقابلات الأخصائيين ، الملاحظون).

5 ـ توقع إدخال منتج جديد:يقترح Fuld في هذا الإطار ما يسمى ب Timelining ، ويقصد بذلك متابعة النشاطات العملياتية للمؤسسات والتعرف على المعلومات الناتجة وتحليلها.

6 ـ تحليل التكاليف :ويعتمد المحلل أساسا على الميزانية كأداة تحليلية.

(1)اسعد السعدون ، دور المتغيرات الاقتصادية الخارجية في سياسات التحول إلى القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة 1999غير منشورة .

ويتمثل العنصر الأساسي لهذه المقاربة في التركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات ، البنايات والتجهيزات و التكاليف الإدارية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل نوع من المؤسسات و الهيئات تطور طرق خاصة بها في هذا المجال وذلك تماشيا مع طبيعة نشاطاتها ومجالات تدخلها.

2 ـ النظام الياباني: انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في جال البحث والتطوير ، وفتح حصص في السوق الخارجي .

إن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كأداة إستراتيجية التي تتحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع ، حيث حوالي 1.5٪ من رقم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي ويستغرق 3إلى 4٪ من وقتها في هذا المجال. وتعتمد المؤسسات اليابانية على الجامعات اليابانية (Sogo Shoshas) لإمدادها بالمعلومات ، وهذا ما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات و قواعد البيانات ، والتزام اليابان بالمعارض التجارية والاجتماعات والبعثات [1].

إن الذكاء الاقتصادي في النظام الياباني ـ كما يوضحه الشكل رقم 1

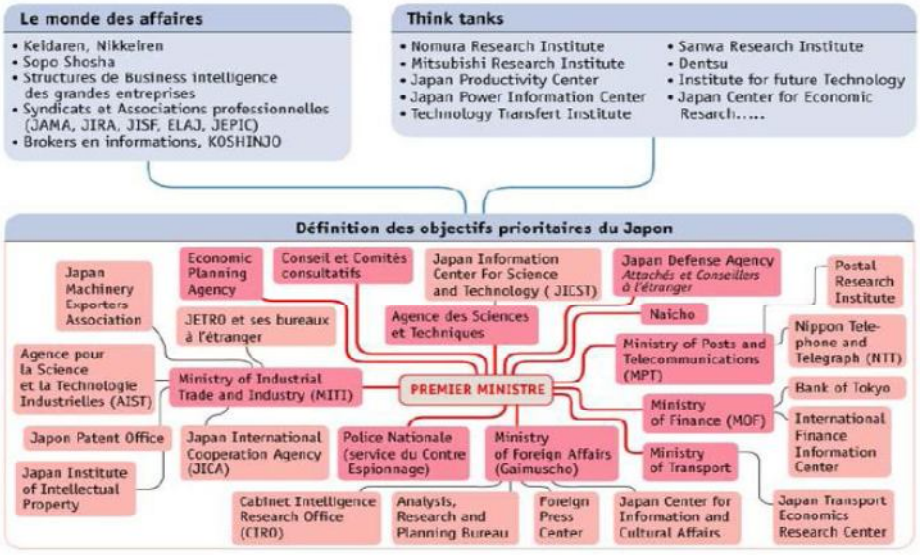

الشكل رقم1: النموذج الياباني ***لم أقم بترجمة الشكل إلى العربية حتى تبقى له نفس المعنى من مصدره.

ـ يتمركز في وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) والتي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها ، كما يرتبط بهذه الوزارة

(1)Halshs.archive _ ouvertes.fr/docs/00/06/25/92/PDF /sic00001384 _ .PDF

كل من الجامعات اليابانية ، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث والتطوير ، المنظمات المهنية و الهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي والعلمي . وقد اعد هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين والمتدربين اليابانيين إلى الخارج ، واستقبال المتدربين الأجانب ومطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم [1].

ويحظى عنصر الثقافة بأهمية كبيرة باعتبار ها محرك لأداء النظام الذي يفسر نجاح اليابان التي تميل إلى الثقافة الجماعية .

إن إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية تتمثل في ثلاث مميزات أساسية هي :

- تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الإبداع .
- البحث عن الزيادة (redondance) في جمع المعلومة .
- استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات ونشرها .

من الشكل رقم 1 نستنتج أن هذا النظام يقوم على الوزارة الأولى والوزارات الاقتصادية وعالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الإستراتيجية العامة والشاملة للبلاد ، وأخيرا هيئات التفكير (Think Tanks) التي تساهم في تطوير البحث وإدماج التطوير والإبداع عن طريق الدراسة المقارنة و التكنولوجية .

3 ـ النظام الأمريكي: لقد عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولا كبيرا في عقد التسعينات من القرن السابق تبعا للعديد من التحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان و أوربا باعتبار هما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال واجهت شركة « بوينغ » الأمريكية منافسة شديدة من طرف « أيرباص » ، والإدارة الأمريكية للطيران والفضاء(NASA) من قبل محطة « أريان » للفضاء[2].

وبهذا عمل الأمريكيون على إيجاد سوق رائجة للمعلومات والتي أصبحت رائدة فيما بعد.

إذ تضم هذه السوق أنواعا عديدة من متعاملي المعلومات كالسماسرة ، الجامعات ، هيئات البحث و التفكير ، المكتبات ، هيئات الأمن الخاصة. أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة فيتمثل في دعم

(1)تير رضا ، مرجع سابق .

(2)B .Besson . J.C.Possin . Du renseignement à L'intelligence économique.2éme édition . Dunod . Paris .2001.

التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل كما في الخارج. بالإضافة إلى ذلك ، تشترك كافة الهيئات و المؤسسات في إعداد الإستراتجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد ، و التخطيط لتنفيذها وفقا لآليات عمل محكمة الدقة كما يوضح الشكل رقم 2:

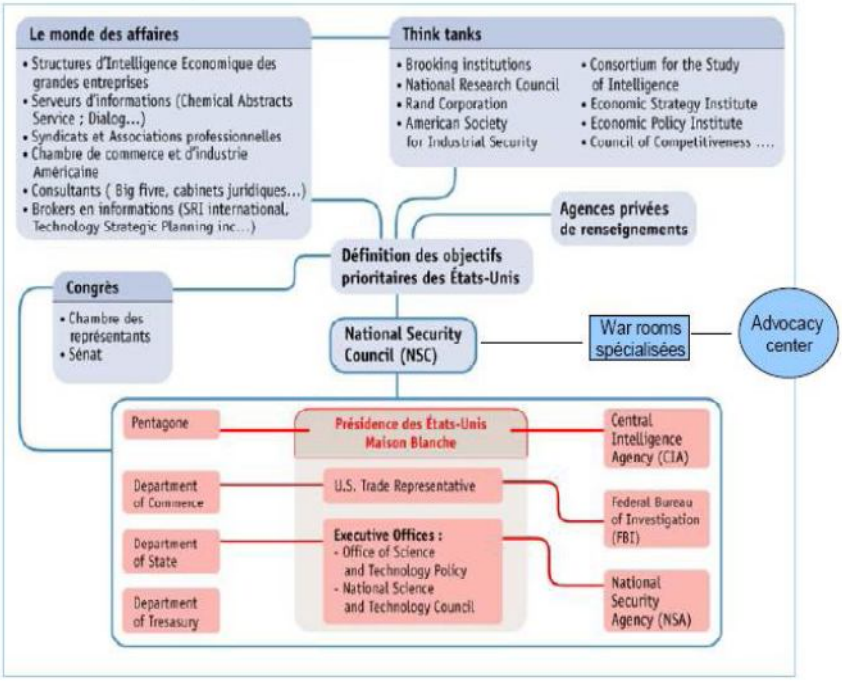

الشكل رقم 2: النموذج الأمريكيلم أقم بترجمة الشكل إلى العربية حتى تبقى له نفس المعنى من مصدره.

وضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها:

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية و الإستراتيجية للجميع.
- دعم وتحسين التلاحم الوطني.
- تقليص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.
- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات

ولتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام وهو البيت الأبيض والمجلس الأمن القومي حيث يتم تشكيل ما يسمى بغرفة الحرب (war room) خاصة بكل سوق يتم اعتبار ها إستراتجية وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين

والخواص ، وما يمكن ملاحظته على هذا النظام تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات مثل Pinkerton وKrollكما توجد هيئات مركزية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة 1993 والذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات.

وتتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجمها الضخم و الممتد إلى كافة أنحاء العالم ، وتستخدم طاقات وبشرية هائلة. ومثال ذلك مؤسسة KrollInternational التي توظف ما بين 5000 ـ 6000 أجير موزعين على 60 مكتب حول العالم ، وتحقق رقم أعمال يقدر بحوالي 10 مليار دولار سنويا. تعمل هذه المؤسسة على تحليل الخطر الاقتصادي والتجاري بناء على العوامل الستة التالية: الاستعلامات ، الأعمال و التحقيقات ، التحقق من السوابق المهنية ، خدمات الأمن والحماية ، امن شبكات المعلومات ، المساعدة القضائية والتحليل الاستراتيجي والتنافسي .

4 ـ النظام الفرنسي: على عكس النظامين السابقين ، يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ما هو خاص ، بالإضافة إلى ذلك يبقى النموذج الفرنسي رهين عائقين أساسين هما:

العائق الدستوري: بحكم وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية ـ وزير أول) خاصة في مرحلة التعايش السياسي. كما يؤخذ على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي[1] وحتى في إبراز الإرادة في التغيير

العائق الثقافي: وقد نتج عن ظواهر الانتماء الحزبي و المرجعيات الثقافية و الفكرية لمختلف أسلاك الموظفين وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفظ عليها كما إن ثقافة الدبلومات الممنوحة في مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تكرس نوعا من عدم التجانس في الثقافات الإدارية ، وبالتالي ضعف الثقافة المشتركة والرغبة في التحديث والتطوير ضف [2]إلى ذلك عدم قدرة ما يسما بالهيئات (Fondations) على جلب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في

(1) A .Bloch . L'intelligence économique . Economica . Paris .1996..

(2)F.Bournois . P.J. Romani.L'intelligence économique et stratégique dans les entreprise Française . Economica . Paris .2000

مؤسسات و هيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان .

على سبيل المثال ، توجد بفرنسا 473 هيئة لا تتلقى إلا0.09٪ من الناتج الداخلي الخام ، في حين توجد 1200 هيئة من هذا النوع تتلقى .12٪ منه في أمريكا و 3000 هيئة في بريطانيا و2000 في ألمانيا. و قد تعالت الأصوات لإصلاح نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا انطلاقا من سنة 1995 عند نشر تقرير Carayon ، ومن بعدها تقرير نائب Mertere. لقد اقترح Carayon نظام للذكاء الاقتصادي وفقا للخصوصيات الفرنسية كما هو موضح في الشكل 3.

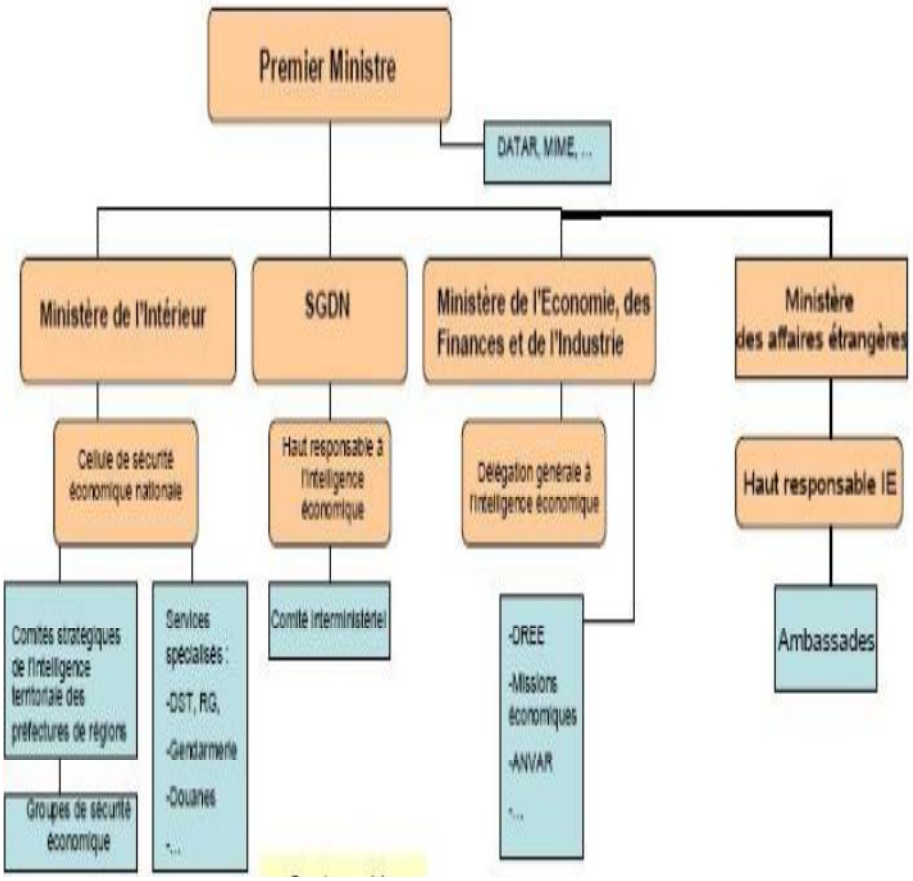

الشكل رقم 3: النموذج الفرنسي*** لم أقم بترجمة الشكل إلى العربية حتى تبقى له نفس المعنى من مصدره.

يتضح من هذا **الشكل رقم 3** أن المؤسستين الهامتين في هذا النظام هما على التوالي الأمانة العامة **للتنسيق بين الوزارات(SGCI)** والأمانة العامة **للدفاع القومي(SGDN)** وكلامهما تحت سلطة الوزير الأول .

كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي وعمليات البحث و التطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص. تم ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجيا (ADIT) وهي مؤسسة عمومية كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوربية للذكاء الاستراتيجي (CEIS) والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية و أوروبية .

كم ألح تقرير Martre على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي مما أتاح الفرصة لبعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا لتقديم دروس في الذكاء الاقتصادي على غرار مجموعة الدراسات التجارية العليا (HEC).

ومما يلفت النظر هو تبني فكرة دعم الذكاء الاقتصادي إقليميا بضمان تدخل أحسن للجماعات المحلية (الدوائر الإدارية والبلديات) وذلك لصالح المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم. والهدف المتوخى من ذلك هو تحويل مهارات مؤسسات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات ومساعدتها على تجاوز العوائق لتحسين الإنتاج ودعم التنافسية والتصدير .

الخاتمة: لقد تم الوصول من خلال هذه الدراسة إلى الأهمية الكبرى لتكنولوجيا المعلومات ومدى استخدمها للذكاء التكنولوجي أين أصبحت المؤسسات الكبرى وفي ظل الاقتصاد المعرفي تسعى إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من براءات الاختراع والاكتشاف ، مما جعلها تقوم بتشجيع الأبحاث والابتكارات بغية التطور وتحقيق الميزة التنافسية.

كما أن أهم الاستنتاجات المستنبطة من هذه الدراسة مايلي:

- الأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحديثة ودورها في تحسين الأداء والميزة التنافسية.
- حتى تستطيع المؤسسات الاندماج في الاقتصاد المعرفي ، لابد عليها من تطوير الأبحاث وتحفيز الإبداعات والابتكارات.
- التأكيد على أهمية المعرفة في تحسين وتطوير الإبداع التكنولوجي.
- الحث على ضرورة تطوير وزيادة نفقات البحث والتطوير للوصول للإبداع التكنولوجي .
- اعتبار قاعدة المعلومات المتعلقة بعدد طلبات براءات الاختراع وعددها الممنوح مصدر مهم جدا للمعلومات عن الإبداع التكنولوجي ، ويمكن أن يمثل عدد براءات الاختراع مؤشر جيد له ، باعتبار ه منتج البحث والتطوير.

- إن النهوض بتكنولوجيا المعلومات يتطلب جملة من المتطلبات التي يجب على المؤسسة أن تجعل سياسات الابتكار ونشر التكنولوجية جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة.
- إن المؤسسة تعزز سياسات الابتكار عن طريق إدخال آليات جديدة لدعم ونشر التكنولوجية ، كما تسعى الدول إلى منع هجرة الأدمغة وتشجيع فروع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في البحث والتطوير داخل القطر الوطني ونقل الخبرة للشركات الوطنية المحلية ، وكذلك تعزيز الروابط بين النظام الوطني للابتكار والنظام الدولي للابتكار والاستفادة من كل بحوث التطوير المنجزة في الخارج.
- ضرورة تطوير المعارف الضمنية في الشركات ، إذ أن الشركات المنتجة للمعرفة هي تلك الشركات التي أعمالها الرئيسية هي الابتكار المستمرة.
-

المصادر المعتمد عليها في الدراسة :

أولا : باللغة العربية :

1. مدحت أبو نصر: تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة ، مجموعة النيل العربية مصر 2004.
2. سليم بطرس جلدة وزيد منير عبوي ، إدارة الإبداع والابتكار دار كنوز ط01 ، الأردن 2006
3. دويس محمد الطيب: براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة.
4. محمد الصريفي: الإدارة الرائدة ، عمان ط012003.
5. اسعد السعدون ، دور المتغيرات الاقتصادية الخارجية في سياسات التحول إلى القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة 1999 غير منشورة .
6. علاء عبد الرزاق السالمي ، نظم دعم القرارات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005 ،
7. منال محمد الكردي ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،
8. سعد غالب ياسين ، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، دار المناهج ، عمان ، ط1 ، 2006
9. المنعم رشيد ، وحدة النقد الأوربي ، اليورو(Euro) الواقع المنظور المستقبلي ، بيت الحكمة ، دراسات اقتصادية ، ع1999 1.
10. سعيد النجار(محرر)السياسات المالية وأسواق المال العربية /أبو ظبي صندوق النقد العربي1994 ، بحث احمد أبي السرور« الأسواق المالية العربية الناشئة ، الأوضاع والأفاق.
11. سليمان المنذري«الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، القاهرة 1995.
12. عبد الكريم كامل ابوهات ، وكريم سالم حسين« في أفق العولمة المالية دراسة في الأوضاع الراهنة لأسواق المال العربية« مؤتمر المناخ المالي والاستثماري ، التحديات والأفاق الجديدة(29 ـ 31)تشرين أول2002/جامعة اليرموك/أربد/ الأردن.
13. سليمان المنذري/السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، القاهرة مكتبة مدبولي الطبعة الأولى1999.
14. نصير عبد الكريم. رشيد الكمن ، مفيد الطاهر« مصادر تمويل الشركات المساهمة العامة« ـ أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ، الطبعة الأولى1998. القدس.
15. *يعتمد صندوق النقد العربي(IMF) في احتسابه الأسعار في تسع أسواق مالية عربية والمسجلة في قاعدة البيانات وهي: الأردن ، البحرين ، مصر ، لبنان ، تونس ، عمان ، السعودية ، الكويت ، المغرب .